

تونس تراهن على التمويل التشاركي لتحفيز الاستثمار

هبات وقروض وتبرعات لتشجيع إطلاق المشاريع وردم فجوة التمويل



شباب يكاد يفقد الأمل

التصويت على فصوله وعددها 65 فصلا، كل على حدة.

وتعاني تونس من فجوة تمويل كبيرة مما عرقل رواد الأعمال في ظل نقص الموارد وأزمة اقتصادية حادة، فضلا عن بيروقراطية متجذرة في وقت تحاول فيه الحكومة البحث عن آليات مناسبة لردم الفجوة وتشجيع الاستثمار.

ويطالب الشباب في تونس بتوفير الشغل حيث تتواتر الاحتجاجات المطالبة بتوفير فرص عمل، فيما تحاول السلطات إيجاد آليات لضمان التمويلات وحث الشباب على إطلاق المشاريع لتعزيز إيرادات الدولة.

فرص عمل بشكل كبير ووسائل التمويل البديلة أصبحت ضرورية لخلق فرص العمل.

ومن جهة أخرى، أكد رئيس جمعية المستثمرين في رأس المال، محمد صالح فراء، أنه من الضروري تقديم معلومات جماعية لدفع الأشخاص لاستثمار أموالهم في هذه الآلية، مبينا أنه لا بد من أن يكون مشغول الشغافية والحاسبة كبيرا جدا لإنجاح هذه العملية.

وسبق أن صادق البرلمان التونسي على مشروع قانون يتعلق بالتمويل التشاركي بالإجماع بـ127 صوتا دون اعتراض ولا احتفاظ. وصوت النواب على مشروع القانون برتمته بعد أن تم

بها من خلال الاستثمار وتقديم التمويل.

ولفت عنابي إلى أن التمويل التشاركي هو أداة تمويل تجمع مبالغ بسيطة من عدد أكبر من الأطراف دون تدخل المؤسسات المالية، مع ضرورة وجود منصة إلكترونية لتسهيل عملية الربط والرقابة.

وأبرز أن الأطراف المتدخلة في التمويل التشاركي هي الممولون والمستثمرون وأصحاب المشاريع، مشيرا إلى أنه آلية مهمة جدا للاقتصاد والدول. وأكد عنابي أن هذه الآلية ليست دائما منافسة للبنوك وأحيانا تكون ذات كلفة أعلى، مضيفا أنها ساهمت في خلق

استرجاع أموالها، ولكن في التمويل التشاركي هو المشروع الممول عبر المنصة الاقتراضية.

واستطرد "لدينا ما يزيد عن مليون شاب خارج مقاعد الدراسة، ومن حقهم بعث مشاريع لاحتوائهم".

ومن المنتظر أن يتم العمل على تسريع تفعيل قانون هذا التمويل وتمكين حاملي المشاريع من الاستفادة بكل سرعة من هذا القانون.

وأفاد الخبير الاقتصادي الصادق جيبون أن الآلية تأتي في إطار الحديث عن الاقتصاد التضامني، وهذا النوع من التمويل يضاف كمنظومة ثالثة على غرار القطاع العام والخاص.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" "هذه الآلية تفتح الباب أمام المشاريع الصغرى والتشاركية وهي صيغة مطورة من التعاضدات، لإدماجها أكثر في التشغيل مع إحداث صيغة بنك ممول لها، فضلا عن التزام المؤسسات البنكية بتخصيص جزء لهذه المؤسسات".

وتابع "التمويل التشاركي يحتاج إلى دعم هام من الحكومة، الإطار التشريعي موجود، ويجب تفعيلها للتشجيع عبر الوسائط الإلكترونية، والتكوين على المعاملات البنكية". واستطرد جيبون "هي نوع من الإدماج الاقتصادي لإخراج فئات معتبرة من دائرة الفقر".

ويرى خبراء الاقتصاد أنه من الأسباب للتوجه نحو التمويل التشاركي وجود الفجوة بين مصادر التمويل والطلب عليها، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية تبعا لانتشار جائحة كورونا.

وأفاد الخبير والمستشار المصرفي والمالي المتخصص في التمويل التنموي، ومؤسس ومدير "الثروة"، سهل عنابي "أنه من مزايها القانون التشاركي هو التمويل المباشر بين أصحاب المشاريع ومصادر التمويل".

وقال "كل شخص لديه فكرة يقوم بعرضها على المنصة ويتم الاهتمام

دفعتم الأزمة الاقتصادية وشح الموارد في تونس إلى البحث عن منافذ تمويل لتحفيز المشاريع، حيث تم إطلاق آلية "التمويل التشاركي" لتوفير التمويلات اللازمة للمشاريع والشركات بهدف دفع الاستثمار.

خالد هدوي

لتوفير التمويل اللازم للمشاريع والشركات بغاية دفع الاستثمار.

ووفق هذا القانون، يقصد بالتمويل التشاركي صيغة التمويل التي تعتمد على جمع الأموال من العموم عبر منصة على الإنترنت بهدف تمويل مشاريع أو شركات من خلال الاستثمار في أوراق مالية أو إسناد قروض.

وأفاد بوزوادة في تصريح لـ"العرب" أن "منذ سنة 2014، اشتغلنا على دراسة يمكن أن تفيد الاقتصاد بالتنسيق مع مختلف الهيئات، والأمر ينتظر الأوامر التطبيقية لهذه الآلية".

وأوضح أن "وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ستقوم بإعداد المقترحات التي تلقتها من سلطات الرقابة وستحيلها على وزير الصناعة وبعدها ستتم إحالتها على رئاسة الحكومة التي ستقوم بتمريرها على مجلس الوزراء للمصادقة عليها".

وأكد أن هذا القانون موجه لجميع الفئات، والأولى ستكون للشباب خاصة، موضحا أن هذا القانون لن يتضمن العديد من القيود الصعبة ولن تكون هناك ضمانات للحصول على التمويل، قائلا إن الضمان الوحيد سيكون هو المشروع.

وتابع "التمويل التشاركي آلية قديمة -جديدة كانت مترسخة في تراثنا العربي والأمازيغي، والمنظومة الاقتصادية اليوم في حاجة إلى التمويل".

وبيّن أن هذا المشروع يساهم في بناء علاقة مباشرة بين المستثمرين والرياديين، وتشمل هذه الآلية ثلاثة أنواع: التمويل التشاركي عبر الاستثمار وعبر القروض وعبر الهبات والتبرعات. وأردف "الحصول على قرض اليوم يقترن بضمانات ملموسة تضمن للبنوك

تونس - تمّن خبراء الاقتصاد آلية

ما يعرف بـ"قانون التمويل التشاركي" في تونس وانعكاساته الإيجابية على المنظومة الاقتصادية بالبلا، وسقط ترجيحات بكونه سيحل جزءا من الاقتصاد المتعلق بالتمويل وسيدخل نقلة نوعية في مجال الأعمال عبر التعاطي الإلكتروني على مستوى التمويل.

وانتظمت تظاهرات عبر تقنية الـ"ويبينار"، تحت عنوان التمويل التشاركي: آلية تمويل جديدة: فرص للقطاع الخاص.

وأكد المدير العام لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد عمر بوزوادة أن "هذا التمويل في الولايات المتحدة مثل حلا لانطلاق العديد من المشاريع".



عمر بوزوادة

القانون موجه لجميع الفئات والأولوية ستكون للشباب



الصادق جيبون

الآلية نوع من الإدماج لإخراج مجموعة مهمة من دائرة الفقر

وأوضح بوزوادة الأربعاء أن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد نظمت في سنة 2016 أول منتدى للتمويل التشاركي وقدمت مشروعا كانت فيه أفكار عميقة واقتراحات وحلول كانت يمكن أن تكون عملية.

ويهدف مشروع القانون عدد 26 لسنة 2020 إلى تنظيم نشاط التمويل التشاركي

محلي المغربية تطلق فضاءا للتسوق الإلكتروني

من المنتجات في أزيد من 150 مدينة مغربية". وتستفيد هذه الشركة من العديد من برامج التمويل المالي، ومنها الشركة التي تجمع البنك الشعبي المركزي وحاضنة المقاولات الناشئة "اتش سيفن" لدعم وتشجيع المشاريع الناشئة المبتكرة، وكذا برامج الدعم، على الخصوص منها التابعة لصندوق الضمان المركزي و"مغرب المقاولات الصغيرة والمتوسطة".

وأشار البيان إلى أن "محلي" لن تكشف عن المبالغ المؤمنة، لكن مؤسس المنصة يؤكد أنه "لا بد من ربط الأحملة" مضيفا أن الأمر يتعلق بأكثر من مقولة ناشئة، ولكن بنموذج حقيقي للمقاولين المغربية الطامحين إلى الانطلاق في المغرب وأفريقيا.

فضاء تجاري يتيح للمتاجر دخول عالم الرقمنة، دون حاجة للاستثمار في موقع إلكتروني أو منصة رقمية

وابرز أن "قوة أي شركة ناشئة تكمن في قدرتها على البقاء في السوق إلى حين الحصول على التمويل، برامج جديدة عديدة تم إطلاقها، لكن غياب دعم مالي حقيقي بالنسبة للمشاريع الناشئة المغربية يجبرها على إغلاق أبوابها".

وتواصل "محلي" مغامرتها في مجال الرقمنة، عبر تحفيز رواد الأعمال والشركات المغربية على الاستثمار في المجال الرقمي، وبالتالي المساهمة في خلق فرص عمل والقيمة المضافة، وأيضا بلورة نموذج مغربي قابل للتصدير.

ومنذ سنوات يراهن المغرب على الأفاق الكبيرة للتجارة الإلكترونية بعد أن أطلق موقع "صنع في المغرب" في مشروع استباقي للاستحواذ على حصة من هذا القطاع.

الرباط - أطلقت "مجموعة محلي أفريقيًا" مجمعها التجاري الرقمي "ما محلي" الذي تتطلع من خلاله إلى تمكين أكثر من 500 ألف متجر مغربي من بيع منتجاتها عبر الإنترنت بفضل هذا الفضاء التجاري الإلكتروني.

وأوضحت الشركة الناشئة في بيان، أن "هذا المشروع مغربي مئة في المئة، وهو عبارة عن فضاء تجاري يتيح للمتاجر المغربية دخول عالم الرقمنة، دون حاجة للاستثمار في موقع إلكتروني، أو منصة رقمية، أو البحث عن قنوات التسويق، أو منصة أداء مناسبة".

وأضافت أن "المجموعة لا تقوم بالبيع ولا تمتلك أي مخزون من البضائع، بل تقوم بتوفير مواكبة شاملة للبائعين المغربيين، مضيفا أن "الشركة تؤمن بالنسبة للبائعين المعتمدين لديها اندماجاً مفتوحاً إلى كل خدماتها الرقمية".

وصار بإمكان المتاجر الآن الوصول إلى خدمات التسليم والتسويق، دون سريان خاصية المتجر الإلكتروني الذي يمكنها من تجميع الطلبات، علاوة على توفيره لعدد من وسائل الأداء التي تتلاءم مع كل شرائح الزبائن.

وكانت مجموعة محلي قد انطلقت في نشاطها عام 2018، حينما قرر مؤسسها المهدي العراقي العودة من الولايات المتحدة الأميركية لينشئ مشروعها الخاص. ومنذ ذلك الحين وجدت الشركة الناشئة بيئة مناسبة في المغرب لتنفيذ المشروع وتلبية حاجيات المتسوقين، وفي الوقت نفسه القيام بتطوير سنوي للمنصة، وتركز "محلي" أنظارها على دخول السوق الأفريقية الواعدة في ظل تزايد الاعتماد على الرقمنة والتجارة الإلكترونية.

وأكد المهدي العراقي أن "هذه الخطوة ليست إلا البداية، وفريق محلي جاهز اليوم، حيث يقوم بتوزيع الآلاف

الأسواق الخارجية، وإيماننا من الهيئة باهمية السوق السودانية التي تعتبر بوابة لدخول دول أفريقية أخرى".



فتحي الجبيري

صادرات الأردن إلى مصر متواضعة بسبب العراقيل الإدارية

وشدد على أن الهيئة ستواصل ومن خلال التنسيق مع غرف الصناعة القيام بدورها بالترويج للصادرات الأردنية خارجيا ودعم المشاركات بالمعارض وفق الإمكانيات المتوفرة لديها والعدالة بالتوزيع، موضحا أن جائحة فايروس كورونا أثرت على منظومة المشاركة بالمعارض الخارجية.

وأشار إلى أن "الهيئة بدأت بتعديل أسس دعم المعارض لتوفير الدعم للمعارض والمؤتمرات الافتراضية، بما يتماشى مع الظروف التي فرضتها الجائحة، لتعزيز دور الصناعة بالتنمية الاقتصادية".

وبيّن حرتوقة أن الهيئة بصدد إطلاق العديد من البرامج الهادفة إلى تعزيز تواجد المنتجات الصناعية الأردنية في الخارج والبحث عن أسواق جديدة لها.

وأشار رئيس لجنة المعارض في غرفة صناعة عمان، عاهد الرجبي، إلى أن المشاركة الأردنية بمعرض الخرطوم الدولي أثرت عن إبرام الكثير من العقود التجارية للشركات المشاركة. ولفت الرجبي إلى أن "النية تتجه لإقامة معرض دائم لبيع المنتجات الصناعية الأردنية بالعاصمة الخرطوم من خلال التعاون والتنسيق مع السفارة والجالية الأردنية هناك".

وبيّن أن الغرفة تقوم بدراسة جدوى للمشاركة الأردنية في أي معرض داخلي أو خارجي، وبناء على هذه الدراسة تتخذ قرار المشاركة من عدمه، موضحا أن الغرفة تدرس حاليا المشاركة بمعرض الجزائر الدولي ومعرض القاهرة الدولي.

اقتصادي الأردن يدعون الحكومة لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في التجارة الخارجية

تعزيز الصادرات الصناعية ودعم الاقتصاد الأردني.

وبيّن أن استراتيجية منظومة "صنع في الأردن"، التي أطلقتها غرفة صناعة عمان بالشراكة مع الجهات الرسمية، والعديد من مؤسسات المجتمع المدني، ستركز على زيادة الحصة السوقية للمنتجات الأردنية محليا والوصول لأسواق جديدة من خلال دعم المصانع وتمكينها من التصدير لتحقيق الرؤية الملكية بالاعتماد على الذات، وخاصة بالأمن الغذائي.

وأشار إلى أن "الاستراتيجية ستركز على قضية تأهيل الشركات الصناعية لتصدير منتجاتها إلى الخارج بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وبخاصة هيئة الاستثمار والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية وبيت التصدير، وسيتم التنسيق لإطلاق برامج تساعد مليون دينار مقابل 28 مليون دينار مستوردات".

وتمنن الجبيري الدعم الرسمي الذي قدم للمشاركة بالمعرض سواء من هيئة الاستثمار أو وزارة الخارجية، والسفارة الأردنية بالعاصمة الخرطوم، ما يدل على الاهتمام الحكومي بأهمية



صناعة أردنية تبحث عن فرص التصدير

تواصل الأوساط الاقتصادية الأردنية ضغطها على الحكومة لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع بعض الدول في المجال التجاري نظرا لعرقله بعض الجهات لتدفق السلع الأردنية مما أضر بانسيابيتها وجعل حضورها ضئيلا.

عمان - جدد رئيس غرفة صناعة عمان، فتحي الجبيري، الدعوة لتطبيق المعاملة بالمثل مع الدول التي تضع عيقا أمام الصادرات الأردنية لأسواقها، وخاصة مصر.

وأشار الجبيري، خلال لقاء صحافي، إلى أن "صادرات المملكة إلى مصر متواضعة، وبلغت 90 مليون دينار خلال عام 2019 معظمها من مادة البوتاس، مقابل 546 مليون دينار مستوردات".

مرجعا ذلك للعراقيل الإدارية التي يفرضها الجانب المصري على البضائع الأردنية التي ترغب بالتصدير إلى أسواقه.

وشدد الجبيري على ضرورة تسهيل الإجراءات وحل العيقا التي تواجه تنافسية الصناعات الأردنية، وعلى رأسها أسعار الطاقة المرتفعة، وتعزيز حضورها بالأسواق التصديرية غير التقليدية وفتح أخرى جديدة.

وأوضح أن الصناعة هي أحد أكبر الحلول لمشكلة البطالة، نظرا لقدرتها على توفير فرص العمل، مشيرا إلى أن الدراسات تؤكد أن "معدل التشغيل في المصنع الواحد يصل إلى 13 شخصا، مقابل 2.3 بالقطاعات الأخرى".

ولفت إلى أن الصناعة هي الداعم الأساسي للاقتصاد المحلي والمحرك لقطاعات التجارة والخدمات، ما يتطلب أن يكون هناك اهتمام أكبر بالقطاع الصناعي، مشيدا بالجهود الملكية السامية التي تصب في ذلك.

وقال "رغم كل الظروف التي تمر علينا، نحن مفتاحون بشأن القادم يحمل الكثير من التقدم للقطاع الصناعي في ظل استعادة الصادرات لوجودها ببعض الأسواق"، مشيرا إلى جهد حكومي يبذل حاليا مع العراق لتعزيز التعاون الاقتصادي، بالإضافة إلى انخفاض